



## مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: [www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/](http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/)

### قراءة في واقع وآفاق التمويل الإسلامي

### Reading in the reality and prospects of Islamic finance

<sup>1</sup>أستاذة محاضرة بـ، مخبر POIDEX -  
السياسة الصناعية وتنمية المبادلات  
الخارجية - جامعة مستغانم (الجزائر).

رحمة بلهادف<sup>1\*</sup>، [rahma.belhade@univ-mosta.dz](mailto:rahma.belhade@univ-mosta.dz)

تاريخ النشر: 2020/06/29

تاريخ القبول: 2020/06/13

تاريخ الإرسال: 2019/08/14

#### الكلمات المفتاحية

#### ملخص

التمويل ؛  
التمويل الإسلامي ؛ الواقع  
؛ التحديات؛ الآفاق.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى استقراء الواقع العالمي للتمويل الإسلامي من خلال التطرق إلى الأطار المفاهيمي لهذا الأخير ودراسة واقعه على المستوى العالمي بناء على مجموعات من البيانات الإحصائية في ظل التحديات التي تواجههم استشراف آفاقه، وخلصنا في نهاية الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي أصبح ينم وبمعدلات معتبرة فاعتماده لم يعد يقتصر على الدول الإسلامية فقط بل حتى على الدول غير الإسلامية مثل المملكة المتحدة، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوروبية، الدول الآسيوية ودول أفريقيا جنوب الصحراء. ومن المتوقع مستقبلا أن يتواصل نم والتمويل الإسلامي بشكل سريع ومتزايد إذا ما تم استغلال مختلف الفرص التي تساعد على اطلاق امكانات التمويل الإسلامي في العالم لاعتبار أنه أحد أهم أنواع بدائل التمويل التي أثبتت نجاعتها في تفادي الأزمات المالية.

تصنيف JEL: G 32 , G12 , G15 , G17

#### Abstract

#### Keywords

In this study, we aim to study the global reality of Islamic finance by addressing the conceptual framework of the latter and studying its reality at the global level based on statistical data In light of the challenges facing it and its prospects. At the conclusion of the study, we concluded that Islamic finance is growing at a reasonable rate. Its adoption is no longer limited to Islamic countries, but also to Non-Islamic countries such as United Kingdom, Germany, U.S.A and European countries, Asian countries and Sub-Saharan Africa countries. In the future, Islamic finance is expected to continue to grow rapidly if the various opportunities that help to unleash the potential of Islamic finance in the world are exploited because Islamic finance is one of the most important types of financing alternatives that have proven to be effective in avoiding financial crises.

Finance  
Islamic  
finance ;  
reality ;  
challenges ;  
prospects ;

JEL Classification Codes : G 32 , G12 , G15 , G17 .

\*البريد الإلكتروني للباحث المرسل: [rahma.belhade@univ-mosta.dz](mailto:rahma.belhade@univ-mosta.dz)

**1. مقدمة:**

يعتبر التمويل أحد أهم الركائز التي يقوم عليها أي اقتصاد، فالمحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية والمساهم الأكبر في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد. وإنَّ نجاح عمليات التمويل يكون مرتبطاً بشكل كبير بنظام التمويل ومدى استدامته بأقل المخاطر وقدرته على مواجهة الأزمات باختلاف أنواعها.

إلا أنَّ التمويل بصيغته التقليدية القائمة على الفائدة وما نتج عنها من مخاطر ائتمانية، تراكم المديونية وإفلاس العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية وانهيار الأسواق المالية ما كان السبب الرئيسي لنشوء العديد من الأزمات المالية وحتى الاقتصادية ولعل آخرها أزمة 2008م التي كانت لها عدة انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول ككل بشقيها المتقدمة والنامية، ولا تزال تداعياتها مستمرة إلى يومنا هذا.

ولهذا ما جعل العديد من الدول تعيد النظر في النظام المالي المعتمد والبحث عن نظام آخر أقل مخاطرة وأكثر كفاءة من الأنظمة المالية التقليدية القائمة على الفائدة الربوية، فأتجه الاهتمام الدولي نحو التمويل الإسلامي هذا الأخير الذي يستمد مبادئه من الشريعة الإسلامية والمتمثلة في تحقيق العدالة، تقاسم الأرباح والخسائر وتحريم الربا وغيرها فضلاً عن ارتباطه بالنشاط الحقيقي بالإضافة إلى تنوع صيغته. وبفضل خصائصه استطاع التمويل الإسلامي أن يفرض نفسه في الأسواق المالية العالمية فلم يعد مقتصرًا فقط على الدول الإسلامية ليمتد حتى إلى الدول غير الإسلامية وحتى هيئات التمويل الدولية على الرغم من وجود العديد من التحديات التي تعيق نموه سواء تلك التحديات المتعلقة بالنظام المالي نفسه أو تلك التحديات الأخرى وليدة القطاعات الاقتصادية.

**1- إشكالية البحث:** بناء على ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث والتي تتمثل في السؤال التالي: **ما مدى الاعتماد الدولي على التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي؟**

ولتبسيط الإشكالية من جهة والإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه من جهة أخرى، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

أ. ماهي صيغ التمويل الإسلامي؟

ب. ما مدى كفاءة التمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي؟

ت. ما واقع التمويل الإسلامي عالمياً؟

ث. أي مستقبل للتمويل الإسلامي في ظل التحديات الراهنة؟

**2- فرضيات البحث:** للإجابة على إشكالية البحث، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

أ. يعتبر تنوع صيغ التمويل الإسلامي وارتباطها بالنشاط الحقيقي غير الربوي العامل الرئيسي في عولمة التمويل الإسلامي كبديل أمثل للتمويل التقليدي؛

ب. ضمان مستقبل واعد للتمويل الإسلامي وتعزيز مكانته العالمية في الأسواق المالية يتوقف على مدى القدرة على خلق بيئة داعمة، ديناميكية ومرنة قادرة على مواجهة مختلف التحديات التي تعيق تطور التمويل الإسلامي.

**3- أهمية البحث:** يستمد موضوع البحث أهميته من الأهمية التي أصبح يكتسبها موضوع التمويل الإسلامي حالياً، حيث يعتبر من المواضيع البحثية التي حظيت باهتمام كبير في مجال التمويل، كما تكمن أهمية البحث كذلك في تبيين المكانة العالمية للتمويل الإسلامي في الأسواق المالية في الوقت الحالي مع تحديد مختلف تحديات وفرص نجاح عولمة التمويل الإسلامي.

**4- أهداف البحث:** نهدف من خلال هذا البحث إلى:

أ. تحديد المفاهيم الأساسية حول التمويل الإسلامي؛

ب. تقييم واقع التمويل الاسلامي على المستوى العالمي ؛

ت. عرض أهم التحديات التي تواجه التمويل الاسلامي ؛

ث. محاولة استشراف مستقبل التمويل الاسلامي وما يمكن اتخاذه من تدابير لتعزيز عملية نموه.

**5- منهج البحث:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف المفاهيم الأساسية للتمويل الاسلامي، وتوضيح واقعه وآفاقه على المستوى العالمي بناء على مجموعة من البيانات الإحصائية .

**6- أقسام البحث:** من أجل معالجة اشكالية البحث، ارتأينا تقسيم البحث كما يلي :

أ. التمويل الاسلامي: مفهومه، صيغته وكفائه بالمقارنة مع التمويل التقليدي ؛

ب. واقع التمويل الاسلامي عالميا مع الإشارة إلى الجزائر ؛

ت. تحديات وآفاق التمويل الاسلامي.

## II. الدراسات السابقة :

**1- دراسة لـ Mansoor Khan و Ishaq Bhatti بعنوان الصيرفة والتمويل الاسلامي: في الطريق إلى العولمة.**

(Mansoor Khan & Ishaq Bhatti ( 2008 ), *Islamic banking and finance: on its way to globalization , journal of Managerial Finance, 34(10).*)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على النم وغير المسبوق للتمويل الاسلامي وخاصة المصارف الاسلامية في عالم التمويل المعاصر - باعتباره يضيف المزيد من الأدوات المالية والقواعد الأخلاقية المرنة والتنافسية إلى الأسواق المالية العالمية - ليشمل العديد من الدول في أفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا الشمالية وذلك من خلال مراجعة لسمات وحقائق وأرقام حول التطورات الأخيرة للنظام المالي الاسلامي في جميع أنحاء العالم إضافة إلى لقاء الضوء على الدعم المؤسسي المتنامي له في البلدان الاسلامية والغربية. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ التمويل الاسلامي (الصيرفة الاسلامية) يشهد تحسينات معتبرة ليصبح بديلا فعلا وتنافسيا للنظام التقليدي باعتبار أنّه يركز على قاعدة صلبة في دول الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا ستكون بمثابة منصة انطلاق لتعزيز الصيرفة الاسلامية في الدول الغربية. حيث أنّ هناك العديد من العوامل التي ستساهم في نجاح التمويل الاسلامي منها ارتفاع أسعار النفط، نم واقتصاديات الشرق الأوسط، الابتكار، تطوير تكنولوجيا المعلومات. لتكون بذلك قادرة على جذب غالبية العملاء من العالم الاسلامي والذين يشكلون 24% من سكان العالم والفئات الأخرى مستقبلا.

**2- دراسة لـ Frederick V. Perry و Scheherazade S. Rehman بعنوان عولمة التمويل الاسلامي : أسطورة أم**

### حقيقة؟

(Frederick V. Perry. J.D & Scheherazade S. Rehman ) (2011) *Globalization of Islamic Finance: Myth or Reality?, International Journal of Humanities and Social Science, 01(19)*

هدفت الدراسة إلى إبراز حقيقة إمكانية عولمة التمويل الاسلامي من عدمها بالتركيز على عدة جوانب من أهمها نم والتمويل الاسلامي في الدول الغربية، المعايير العالمية لاندماج التمويل الاسلامي في النظام المالي العالمي والعقبات التي تحول دون ذلك. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ مستقبل التمويل الاسلامي من حيث تحوله إلى نظام تمويل مقبول عالميا ليس بالواعد وخصوصا على المدى القصير. إذ يتطلب الأمر التزاما حقيقيا بتحويل الأنظمة المصرفية في معظم دول العالم وحتى الاسلامية منها إلى أنظمة مصرفية إسلامية بحتة - والذي يمكن أن يكون صعبا نظرا لنشأة هذه الأخيرة على النظام التقليدي - لذا فه وغير قابل للتصدير للدول الغربية. ورغم انتشاره في بعض الدول الاسلامية والغربية إلا أنّه ليس بشكل رئيسي يجعل هذا النظام يشكل تهديدا تنافسيا للنظام المالي التقليدي أ وحتى بديلا رئيسيا له ليبقى بذلك يشكل جزءا صغيرا من السوق المالي العالمي، فمن غير المحتمل أن يصبح هذا النظام نظاما ماليا عالميا حقيقيا .

### 3- دراسة لـAulia Fuad Rahman و Hosam Alden Riyadh بعنوان التمويل الاسلامي :التوجهات الحالية والمستقبلية والتحديات .

(Aulia Fuad Rahman & Hosam Alden Riyadh (2016), *Islamic Finance: Current, Future Trends and Challenges*, Journal of Islamic Banking and Finance, 4(02)).

هدفت الدراسة إلى توضيح ثلاث عناصر أساسية وهي: تطور التمويل الاسلامي، فرص التمويل الاسلامي وتحدياته وقد خلصت الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من التطور الذي حققه التمويل الاسلامي إلا أن هناك العديد من التحديات أهمها الاختلاف بين النظرية والتطبيق وذلك للانقسام المفاهيمي بين علماء الشريعة والخبراء الماليين المعاصرين إضافة إلى القيود التي تفرضها الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية. لذا يجب توفير نظام اقتصادي إسلامي للعمل مع النظام المالي الاسلامي والذي ه جزء منه فبدونه سيكون التمويل الاسلامي ضعيفا .

إن الدراسات السابقة المتطرق إليها لم ترصد بالشكل الكافي واقع التمويل الاسلامي عالميا، فقد اقتصر على الوصف النوعي للتمويل الاسلامي أكثر من الكمي -الذي ولا بد أن يكون مبنيا على بيانات رقمية تتماشى وفترة إعداد الدراسة- مع الاشارة إلى بعض التحديات التي تعيق عولمته، ورغم ذلك فقد استفدنا منها وخصوصا في جانب التحديات والتي عملنا على التعمق فيها أكثر مع إضافة تحديات جديدة ومحاولة استشراف مستقبل التمويل الاسلامي والمساهمة في اقتراح بعض التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى الاستغلال الأمثل لفرص عولمة التمويل الاسلامي. لذا ستكون دراستنا مكملة للدراسات السابقة .

#### III. الاطار النظري:

##### 1- التمويل الاسلامي: مفهومه، صيغته وكفاءته بالمقارنة مع التمويل التقليدي :

أ. مفهوم التمويل الاسلامي وأهدافه :

- مفهوم التمويل الاسلامي :

في سنة 1965م أفتى مجمع البحوث الاسلامية بتحريم فوائد البنوك ولم يكتف بهذا، حيث دعا إلى ضرورة البحث عن البديل الاسلامي. وبعد المؤتمر بسبع سنوات عرضت كل من مصر وباكستان مشروعا لهذا البديل وقدمته لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي أقر المشروع في صيغته النهائية لإقامة بنك اسلامي. وفي سنة 1975م أنشئ أول بنك اسلامي وه وبنك التنمية الاسلامي الذي يملكه حاليا 45 دولة إسلامية. مما فتح المجال إلى ظهور وانتشار مؤسسات مالية إسلامية أخرى في العديد من الدول سواء الاسلامية أو غير الاسلامية<sup>1</sup>.

ولقد تعددت التعاريف حول التمويل الاسلامي إلا أن مجملها كانت تشترك في نفس المفهوم، حيث عرف التمويل الاسلامي على أنه: "تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"<sup>2</sup>.

كما عُرّف كذلك على أنه: "تقديم المال نقداً أو وعينا من مالها إلى آخر ليدبره ويتصرف فيه طلبا للربح مقابل عائد يتفقان عليه ويبيحه الشرع الحنيف أو وبمعنى آخر ه وتمكين صاحب المشروع من التصرف بمشروعه بموارد مالية يملكها الغير"<sup>3</sup>.

فالتمويل الاسلامي هو: "تقديم خدمات مالية وفقا للمبادئ الأخلاقية والشريعة الاسلامية، هذه الأخيرة التي تقتضي توجيه المعاملات المالية نح ودعم الأنشطة الاقتصادية الانتاجية وأن يتقاسم مقدم والتمويل كلا من المخاطر والأرباح في

الاستثمارات التي يمولونها. ويحظر التمويل الاسلامي دفع فائدة والمنتجات المالية التي تتضمن قدرا مفرطا من عدم اليقين كما يستبعد تمويل الأنشطة الضارة للمجتمع<sup>4</sup>.

وبناء على ما سبق فإنَّ التمويل الاسلامي ما هـ وإلا عملية تزويد أصحاب العجز بالمال من خلال مختلف أدوات التمويل التي تتوافق والشريعة الاسلامية .

#### - أهداف التمويل الاسلامي :

من الأهداف التي يسعى التمويل الاسلامي لتحقيقها ما يلي :

- ايجاد بدائل للتمويل التقليدي سواء للأفراد أو للمؤسسات ؛
- ايجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للمؤسسات وتوفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع ؛
- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها ؛
- اسقاط التمويل الاسلامي مبدأ التعامل بالفائدة يساهم في تخفيض التكاليف مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات ،كما يساهم ذلك في الرفع من المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل الانتاج ،الاستثمار والتوظيف ما يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق معدل نمو للاقتصاد ؛
- استقرار القوة الشرائية للنقود فالتمويل الاسلامي قائم على منع التآكل في قيمة الأصول النقدية؛
- يساهم التمويل الاسلامي في تحقيق العدالة في توزيع الدخل كما يعمل على تنمية المال وعدم اكتنازه<sup>5</sup>.

#### ب. صيغ التمويل الاسلامي :

تتمثل صيغ التمويل الاسلامي في ما يلي :

- **المضاربة**: هي عقد ما بين طرفين أ ومشاركة بين اثنين حيث أنّ المشارك الأول هـ وصاحب المال ويشارك بماله ،أما المشارك الثاني فهـ والمضارب وهـ والذي يشارك بجهده وخبراته وأدارته ويتم اقتسام الربح بينهما بالنسب المتفق عليها ولكن المضارب يشارك في الربح فقط وفي حالة الخسارة يتحمل صاحب المال الخسارة المالية في حين أنّ المضارب يتحمل خسارة جهده وأعماله بشرط أنّه لم يخالف ما اشترطه صاحب المال وفي حال العكس فإنّه يصبح ملزما بضمان الخسارة أي ردها. وتتضمن المضاربة عدة أشكال منها: المضاربة الثنائية ،المضاربة الجماعية ،المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة .

- **المشاركة**: وهـ وعقد بين شريكين ،حيث أنّ الشريك الأول هـ والمصرف الذي يشارك العميل في نشاطه الاقتصادي أ ومشروعه بتقديم التمويل الذي يطلبه العميل دون فائدة معينة ،أما الشريك الثاني هـ والعميل الذي يشارك بحصة معينة من التمويل الكلي للمشروع كما أنّه قد يتولى مسؤولية إدارة المشروع والإشراف على تنفيذه إذا ما توافرت لديه المهارات والخبرة العملية الكافية. كما يشتمل عقد المشاركة على نسب توزيع عائد المشروع أ والنشاط سواء أكان ربحاً أم خسارة وينقسم التمويل بالمشاركة إلى : المشاركة الثابتة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك<sup>6</sup>.

- **المزارعة والمساقاة** : المزارعة هي عقد بين طرفين حيث يدفع شخص لآخر أرضاً يزرعها على جزء معين مشاع فيها .ويمكن المزارعة أن تكون الأرض والمدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم آخر بكل العمل أ وأن تكون الأرض

وحدها من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل أ وأن تكون الأرض والعمل من طرف والمدخلات من الطرف الاخرأ وأن تكون الأرض من طرف والمدخلات من طرف ثان والعمل من طرف ثالث. أ والاشترك في الأرض والمدخلات والعمل. أما المساقاة وهي عقد على خدمة الشجر والنخيل والزرع ونح وذلك بشروط مخصوصة أ وكذلك نوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهده بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها<sup>7</sup>.

- **المرابحة:** وهي قيام المؤسسة المالية (البنوك، المصارف وغيرها) بشراء السلعة التي تحتاج إليها من السوق بناء على دراسة أحوال السوق أ وبناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملاء المؤسسة المالية، حيث يطلب من المؤسسة المالية شراء سلعة معينة أ واستيرادها من الخارج ويبيد العميل رغبته في إعادة شرائها من المؤسسة المالية فإذا اقتنعت هذه الأخيرة بحاجة السوق إليها وقامت بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أ ولغيره مرابحة، حيث تعلن عن قيمة الشراء مضاف إليها تكاليف الشراء بالإضافة إلى مبلغ معين من الربح لمن يرغب في السلعة ليتحدد في الأخير سعر البيع ثم يتم الاتفاق بعد ذلك على مكان وشروط تسليم السلعة محل المرابحة وطريقة سداد المبلغ<sup>8</sup>.

- **الاجارة:** وه عقد على منفعة مباحة معلومة من حيث المدة والعين أ وموصوفة في الذمة أ وعمل بعوض معلوم ومن الأمثلة حول التطبيق المعاصر للايجار نجد الاجارة التشغيلية مثل تأجير البنوك الاسلامية للمعدات والعقارات للمستثمرين حسب حاجاتهم خلال مدة معينة بإبقاء الملكية للبنك وحق الانتفاع للمستأجر. والاجارة المنتهية بالتمليك وه وعقد يقوم على فكرة تمويل الزبون من أجل الحصول على ما يريده، يقنتيه الممول ويؤجره له مع إمكانية تملكه له إذا طلب ذلك سواء خلال مدة الايجار أ وعند نهايتها<sup>9</sup>.

- **المغارسة:** وه وأن يعطي الشخص أرضه لشخص آخر على أن يغرس فيها عددا معلوما من الثمار فإذا استحققت الثمار كان للغارس جزء من الأرض المتفق عليه، حيث تتم المغارسة على ثلاث أوجه وهي الاجارة أي الغرس مقابل أجر معلومة، جعل وه وأن يغرس له شجرا على أن يكون له نصيب فيما ينبت منها خاصة والثالث متردد ما بين الاجارة والجعل وه وأن يغرس له على أن يكون له نصيب منها كلها ومن الارض<sup>10</sup>.

- **السلم والاستصناع:** فالسلم: ه وعقد يجري بين طرفين أحدهما يدفع الثمن عاجلا والآخر يتسلم سلفة آجلا فه وبيع لسلعة موصوفة في الذمة مقابل ثمن يدفع في محل العقد. أما الاستصناع فه وعقد بين البائع أ والمنتج والمشتري والذي يتمثل في صنع السلع على أمر المشتري طبقا للمواصفات التي يحددها المشتري ويتم تسليمها له خلال فترة معينة وبالثمن المتفق عليه. وفي الغالب يتضمن عقد الاستصناع ثلاث أطراف وهم: البائع وه والمؤسسة المالية التي تتولى تمويل العقد، المشتري: وه والذي يشتري السلعة في وقت محدد بأوصاف معينة والصانع: الذي يورد الخدمات اللازمة أ ويمتلك المصنع المنتج للسلعة ولهذا فإن عقد الاستصناع يتم بعقدين وهما العقد الاول يكون بين البائع (المؤسسة المالية) والمشتري والعقد الثاني يكون بين البائع (المؤسسة المالية) والصانع<sup>11</sup>.

ت. **كفاءة التمويل الاسلامي بالمقارنة مع التمويل التقليدي :**

إنّ التمويل الاسلامي أكثر كفاءة من التمويل التقليدي في عدة جوانب نوضحها في ما يلي :

- **آلية التعاقد:** يتم التمويل الاسلامي من خلال عقد واحد بينما يتطلب عقدتين في التمويل التقليدي، فالتمويل الاسلامي بجميع صيغه تابع للبيوع والعقود الحقيقية ولهذا لا نجد في التمويل الاسلامي عقدا للتمويل المجرد بهدف الربح فهو تمويل يرتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الحقيقي. وهذا خلاف التمويل التقليدي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على النشاط الربحي

الربوي دون أن يكون له صلة مباشرة بنشاط يولد قيمة مضافة في الاقتصاد مما يؤدي إلى نم ومعدل المديونية أسرع من نم والاقتصاد الحقيقي.

- **توظيف الموارد:** حيث يتم الالتزام بسداد الدين في وقته دون السماح بأرباح أ وعوائد مقابل التأخير مما يتيح توظيف رأس المال في مشاريع وأنشطة اقتصادية أخرى بخلاف التمويل التقليدي الذي لا يتطلب السداد ومن ثم لا يرفع من كفاءة التوظيف كما أن التمويل الاسلامي قائم على دمج التمويل بالتبادل والإنتاج مما يؤدي إلى الجمع ما بين الكفاءة الاقتصادية وبين الابتكار والربحية .

- **تكلفة التمويل:** التكلفة الفعلية للتمويل الاسلامي أقل منها في التمويل التقليدي حيث أن كفاءة التمويل الاسلامي لا تقتصر فقط على مرحلة التعاقد بل تمتد لتشمل ما بعد التعاقد، فالتمويل الاسلامي لا يسمح بتأخير الدين مقابل فوائد تأخيرية للمقرض وعند سداده يعاد استخدامه لتمويل مشاريع اقتصادية جديدة، أما في التمويل التقليدي فمصلحة الدائن في تأخر السداد تظهر في الفوائد التأخيرية وقد تتجاوز هذه الفوائد رأس المال، وهكذا . ليكون معدل دوران رأس المال للتمويل الاسلامي أضعاف معدل دوران رأس المال للتمويل التقليدي<sup>12</sup>.

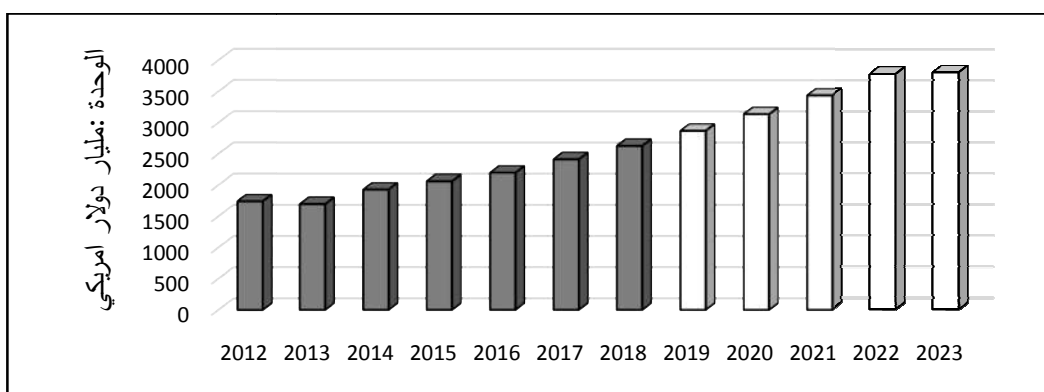
- **الطابع الاحتوائي:** فالتمويل الاسلامي يمكنه المساهمة في رفع معدلات النم والاقتصادي من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات المصرفية، هذه الأخيرة التي لا تزال قاصرة عن الوصول إلى قطاع كبير من المسلمين الذين يمثلون سوقا أساسيا . ونظرا لسمات المشاركة في المخاطر التي يتميز بها التمويل الاسلامي فه وأكثر ملاءمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة.

- **الاستقرار:** باعتباره تمويلا مضمونا بالكامل، كما أن المؤسسات المالية الاسلامية تتيح إلى جانب الودائع حسابات للمشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر مما يعمل على تخفيف الخسائر ما يؤدي إلى زيادة رأس المال الكلي الممتص للخسائر . على خلاف التمويل التقليدي الذي كان سببا في ظهور العديد من الأزمات المالية والاقتصادية في العالم<sup>13</sup>.

## 2- واقع التمويل الاسلامي عالميا مع الإشارة إلى الجزائر :

لقد نما التمويل الاسلامي بمعدل سنوي متوسط حوالي 16% خلال الفترة 2006-2013م، بعد أن كان مجموعة صغيرة من المؤسسات المالية التي لا تذكر في أواخر سنة 1970م، وخلال الفترة 2012-2018م شهدت الأصول المالية الاسلامية تطورا متزايدا وسريعا من 1741 مليار دولار أمريكي إلى 2632 مليار دولار أمريكي أي بزيادة قدرت بـ 891 مليار دولار أمريكي في ظرف أقل من ست سنوات (انظر الشكل(01))، ومن المتوقع خلال السنوات الأربع القادمة (2019-2023) أن يتزايد إجمالي الأصول المالية الاسلامية ليلعب حوالي 3809 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2023م بزيادة تقدر 936 مليار دولار عن ما ه ومقدر سنة 2019م بإجمالي 2873 مليار دولار أمريكي، أي يفوق ما تم تحقيقه خلال الست السنوات الاولى ( 891 مليار دولار امريكي خلال الفترة 2012-2018). (انظر الشكل رقم(01)).

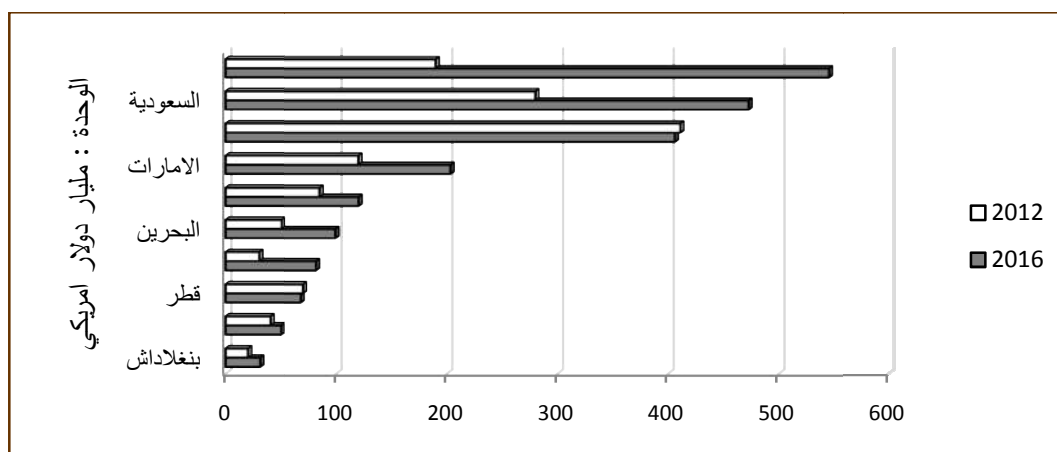
الشكل رقم(01) : نم والأصول المالية الاسلامية خلال الفترة 2012-2023م



Source: Islamic Finance Development report 2013& IFD report 2017

فضلا عن ذلك، ووفقا لتقرير تطوير التمويل الاسلامي لسنة 2013م فقد احتلت ماليزيا المرتبة الأولى بإجمالي أصول بلغت 411.5 مليار دولار، تليها المملكة العربية السعودية 269.7 مليار دولار أمريكي ثم ايران 185.3 مليار دولار أمريكي حيث استأثرت دول الشرق الأوسط على 43.5% من مجموع الأصول وذلك خلال سنة 2012م. (انظر الشكل رقم (02)). وقد بلغ على سبيل المثال لا الحصر عدد المؤسسات التمويلية الاسلامية حوالي 350 مؤسسة سنة 2013م بمجموع أصول قدرت بـ 1698 مليار دولار أمريكي. متمركزا في كل من ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، ليتوسع التمويل الاسلامي إلى باقي دول العالم ويشمل كل من اندونيسيا، دول شمال افريقيا، ومؤخرا في بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء حيث شكلت الأصول الاسلامية 1% من الأصول المالية. إلا أن خلال سنة 2016م احتلت ايران المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم أصول التمويل الاسلامي بما يفوق 545 مليار دولار أمريكي لتليها كل من السعودية وماليزيا بحجم أصول فاق 472 و 405 مليار دولار أمريكي على التوالي (انظر الشكل رقم (02)).

الشكل رقم (02): الأصول المالية الاسلامية حسب البلدان سنتي 2012م و2016م



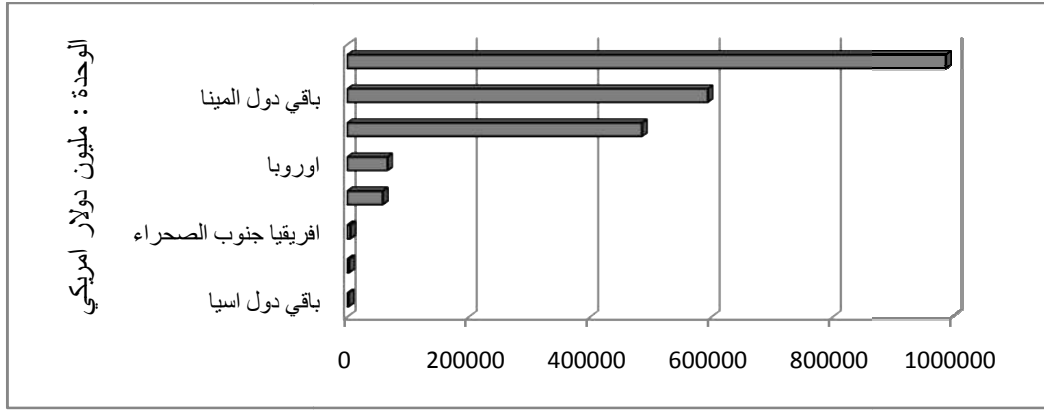
Source: Islamic Finance Development report 2013& IFD report 2017

ويجدر الإشارة إلى أن 44.80% من إجمالي أصول التمويل الاسلامي خلال سنة 2016م متمركزة في دول مجلس التعاون الخليج (المملكة العربية السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين) التي هي جزء من دول المينا وذلك بقيمة



فاقت 986 مليار دولار اميركي ،لتليها باقي دول المينا(بعض دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ) التي تستحوذ على 26.85% من حجم هذه الأصول أي بقيمة تفوق 594 مليار دولار أمريكي و22% من اجمالي هذه الاصول تتمركز في دول جنوب شرق آسيا(ماليزيا واندونيسيا ).لنتركز 6% من اجمالي الاصول المالية الاسلامية في باقي الأقاليم من أوروبا ،الامريكيتان ،أفريقيا جنوب الصحراء ،جنوب آسيا وباقي الدول الاسيوية .(انظر الشكل رقم (03)).

الشكل رقم (03): توزيع أصول التمويل الاسلامي حسب الأقاليم سنة 2016م



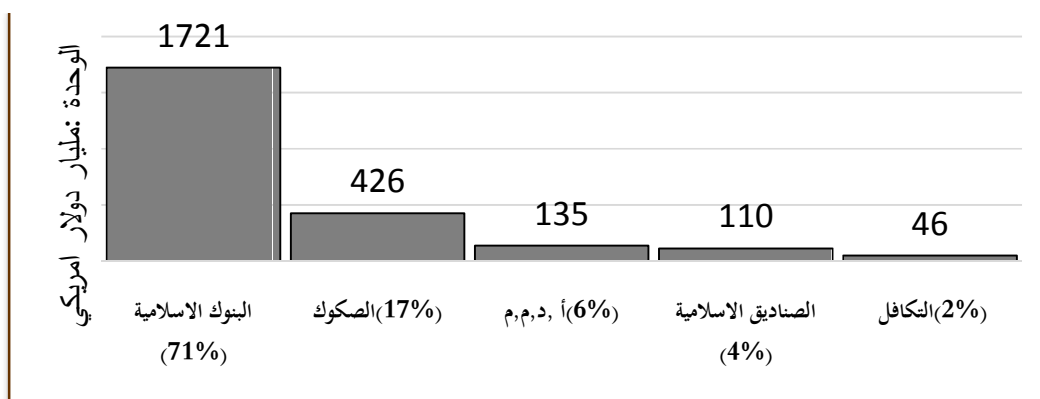
Source: Islamic Finance Development report 2017

وقد أقامت صناعة التمويل الاسلامي مؤسسات تنظيمية دولية لتوجيه العمليات في جميع أنحاء العالم على الرغم من صعوبة توحيد المنتجات الاسلامية عبر دول مختلفة ومن هذه المؤسسات نجد:

- مجمع الفقه الاسلامي الدولي (IIFI) تأسس سنة 1981م ومقره بالمملكة العربية السعودية ؛
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) تأسست سنة 1990م ومقرها في البحرين<sup>14</sup>؛
- السوق المالية الاسلامية الدولية (IIFM) تأسست سنة 2002م ومقرها البحرين ؛
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ،تأسست سنة 2003م ومقرها في ماليزيا؛
- وكالة التقييم الاسلامية الدولية ( IIRA ) تأسست سنة 2005م ومقرها البحرين؛
- مؤسسة ادارة السيولة الاسلامية الدولية ( IILMC) تاسست سنة 2010م ومقرها ماليزيا .

وقد بلغت المؤسسات التمويلية الاسلامية في العالم حوالي 300 مؤسسة في نهاية سنة 2012م موزعة على أكثر من 75 دولة في العالم وتمثل البنوك الاسلامية الجهات الفاعلة في التمويل الاسلامي بحوالي 75% من الأصول اضافة إلى شركات التأمين (التكافل ) وصناديق الاستثمار الاسلامية ومصدري الصكوك<sup>15</sup>. ليتطور عدد هذه المؤسسات سنة 2016م ويفوق 700 مؤسسة تمويلية اسلامية ليصل إلى حوالي 1389 مؤسسة تمويلية إسلامية خلال سنة 2017م حيث شكلت منها البنوك الاسلامية 71% بإجمالي أصول مالية بلغت 1721 مليار دولار أمريكي ،أما الصكوك فشكلت 17% والصناديق الاسلامية 4% والتكافل 2% لتشكل باقي المؤسسات المالية الاسلامية الأخرى نسبة 6% بإجمالي أصول بلغ 135 مليار دولار أمريكي (انظر الشكل رقم (04)).

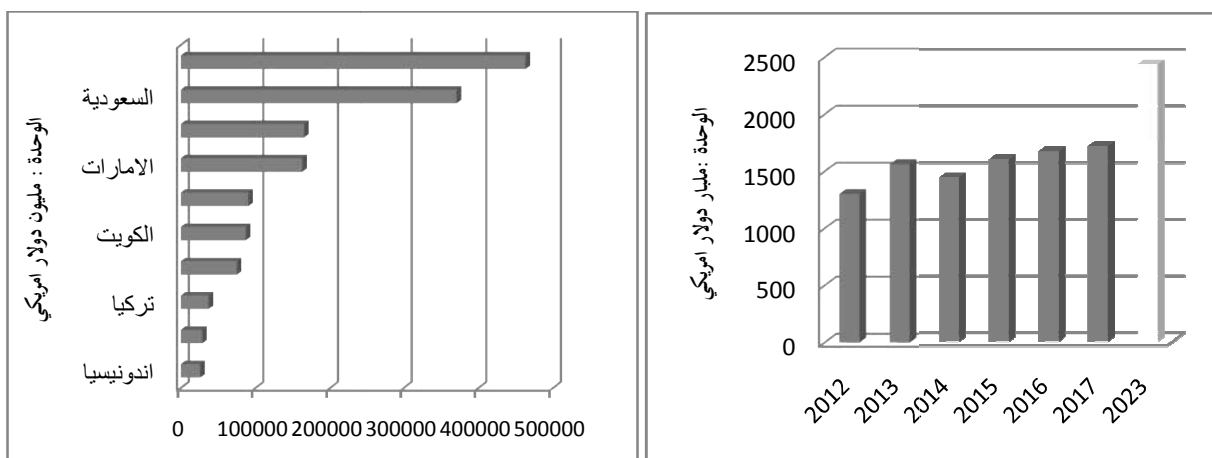
الشكل رقم (04): توزيع أصول التمويل الاسلامي عالميا لسنة 2017م



Source: Islamic Finance Development report 2018

أ. البنوك الاسلامية: هي منشآت مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها بما يتوافق وأحكام الشريعة الاسلامية وبما يخدم الاقتصاد<sup>16</sup>. وقد شهدت البنوك الاسلامية نمواً متزايداً خلال الفترة 2012-2017م، حيث ارتفعت أصول البنوك المالية في العالم من 1305 مليار دولار أمريكي الى 1721 مليار دولار أمريكي أي بارتفاع يقدر ب 416 مليار دولار أمريكي بمعدل نم وسنوي مركب 5%، ومن المتوقع أن تبلغ أصول البنوك الاسلامية خلال سنة 2023م حوالي 2441 مليار دولار أمريكي (انظر الشكل رقم (05))، وتعتبر كل من ايران والسعودية وماليزيا من الدول الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية حيث بلغت مجموع الأصول في ايران 463544 مليون دولار أمريكي لتليها كل من السعودية وماليزيا بحوالي 371229 مليار دولار أمريكي و 165480 مليار دولار أمريكي على التوالي خلال سنة 2016م وتشكل أصول البنوك الاسلامية في هذه الدول الثلاث 63% من اجمالي الاصول في العالم وذلك خلال سنة 2016م. لتشكل باقي الدول ما يقارب 32% من اجمالي أصول البنوك الاسلامية في العالم خلال سنة 2016م. (انظر الشكل رقم (06)). كما يجدر الاشارة إلى أنّ عدد البنوك الاسلامية بلغ خلال نفس السنة حوالي 294 بنكا اسلاميا، أما عدد النوافذ الاسلامية المفتوحة في البنوك التقليدية فبلغ 200 نافذة، موزعين اجمالاً على 67 بلداً في العالم لتكون بذلك أصول البنوك الاسلامية تمثل نسبة 5% من اجمالي أصول البنوك في العالم وذلك وفقاً لتقرير تطوير التمويل الاسلامي لسنة 2017م.

الشكل رقم (05): نم وأصول البنوك الاسلامية **الشكل رقم (06): أهم البلدان الرائدة في البنوك الاسلامية خلال الفترة 2012-2023**



Source: Islamic Finance Development report 2017 & IFD report 2018

حيث أنّ ما يفوق نسبة 49 % من أصول البنوك الاسلامية تتمركز في دول مجلس التعاون الخليجي بما يعادل 795.6 مليار دولار أمريكي تتوزع هذه الأصول على 101 من البنوك والنوافذ الاسلامية، لتتمركز 32% من هذه الأصول في باقي دول المينا بقيمة 511.25 مليار دولار أمريكي موزعة على 153 بنك/نافذة، و 12.5% من أصول البنوك الاسلامية تتمركز في دول جنوب شرق آسيا بحوالي 200.2 مليار دولار أمريكي موزعة على 81 بنكا و نافذة، أما 6% من أصول البنوك الاسلامية المتبقية فتركز في باقي دول الاقاليم التالية: جنوب آسيا، أوروبا، أفريقيا جنوب الصحراء، الأمريكيتان وباقي دول آسيا بقيمة 91.7 مليار دولار أمريكي موزعة على 159 بنكا و نافذة .

**الجدول رقم (01) : توزيع أصول البنوك الاسلامية حسب الأقاليم سنة 2016م**

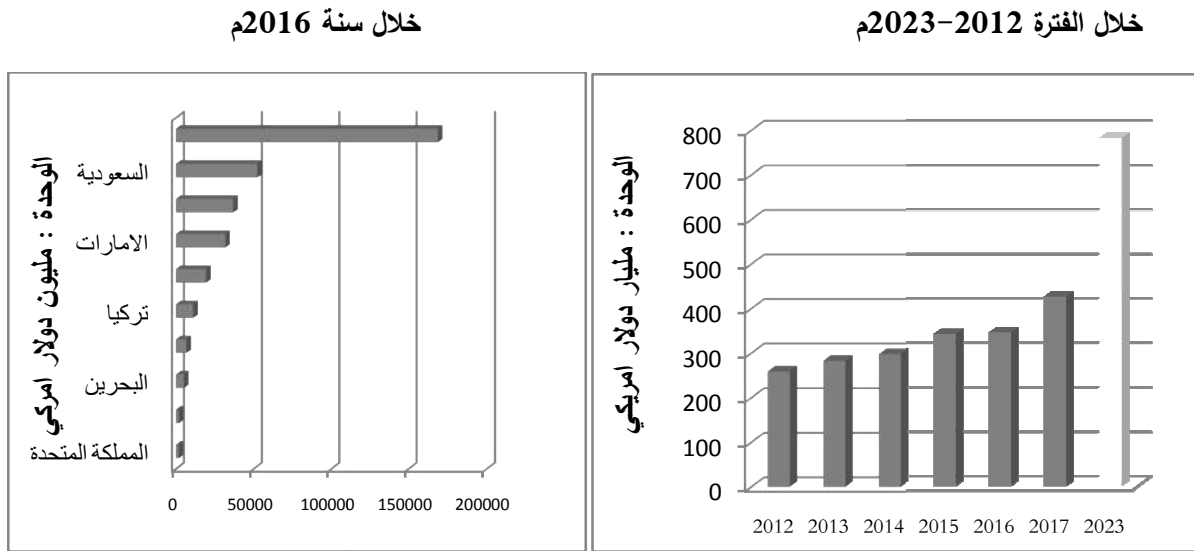
عدد البنوك الاسلامية والنوافذ	اجمالي أصول البنوك الاسلامية (مليون دولار امريكي )	
101	795673	مجلس التعاون الخليجي
153	511254	باقي دول المينا
81	200242	جنوب شرق آسيا
65	46963	جنوب آسيا
34	42630	أوروبا
44	1694	أفريقيا جنوب الصحراء
6	324	الأمريكيتان
10	101	باقي دول آسيا

**Source:** Islamic Finance Development report 2017

ب. **الصكوك الاسلامية:** عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية الصكوك الاسلامية بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، منافع، خدمات، موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبعد استخدامها فيما أصدرت من أجله، فالصكوك الاسلامية إن صح التعبير ماهي إلا أوراق مالية متساوية القيمة محددة المدة تصدر وفق صيغ التمويل الاسلامي حيث تعطي لحاملها حق الاشتراك مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي إيرادات، أرباح أو خسائر موجودات مشروع استثماري قائم فعلاً، ويتم انشاؤه من حصيلة الاكتتاب وهي قابلة للتداول والاطفاء والاسترداد عند الحاجة بضوابط معينة وتنقسم إلى عدة أنواع وهي: صكوك الاجارة، صكوك التمويل، صكوك الاستثمار وصكوك الخدمات<sup>17</sup>.

ولا تزال الصكوك الاسلامية سوقا مسيطرا عليها من قبل الصكوك السيادية ومتعددة الأطراف والتي شكلت نسبة 70% من اجمالي الصكوك سنة 2015م، وقد شهد إصدار الصكوك نموا متزايدا خلال الفترة 2012-2017م حيث إرتفع من 260 مليار دولار أمريكي سنة 2012م إلى 426 مليار دولار أمريكي سنة 2017م أي بنسبة 38% بمعدل نم سنوي مركب 9%، رغم فترة الاستقرار النسبي مابين سنتي 2015م و2016م أي ارتفاع بحوالي 03 مليار دولار أي من 342 مليار دولار أمريكي سنة 2015م إلى 345 مليار دولار خلال سنة 2016م. ومن المتوقع أن تبلغ أصول الصكوك حوالي 783 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2023م، حيث تعتبر كل من ماليزيا (168.9 مليار دولار أمريكي)، السعودية 52.5 (مليار دولار أمريكي) واندونيسيا (36.9 مليار دولار أمريكي) من الدول الرائدة في اصدارالصكوك الاسلامية حيث شكل مجموع اصدارها سنة 2016م نسبة 75% من إجمالي الصكوك الاسلامية المصدرة، لتشكل باقي الدول السبع الأخرى ما يقارب 20%. فضلا عن ذلك بلغ عدد الصكوك الاسلامية المستحقة 2438 صكا موزعين على 28 بلدا، بينما بلغ عدد الصكوك المصدرة 877 صكا موزعين على 19 بلدا وذلك خلال سنة 2016م.

الشكل رقم (07):تطور أصول الصكوك الاسلامية الدولية خلال الشكل رقم (08): أهم الدول الرائدة في اصدار الصكوك



Source: Islamic Finance Development report 2017 & IFD report 2018

وعموما، فإنّ دول جنوب شرق آسيا تعتبر من الدول الرائدة في إصدار الصكوك الاسلامية، حيث بلغ عدد الصكوك المصدرة خلال سنة 2016م حوالي 2029 صكا بقيمة اجمالية قدرت بـ 206.6 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 47.65% من اجمالي الصكوك المصدرة خلال سنة 2016م، لتليها دول مجلس التعاون الخليجي بـ 194 صكا اسلاميا مصدر بقيمة 111.11 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 25.6% من اجمالي الصكوك المصدرة، أما باقي دول كل من اوروبا، جنوب آسيا، أفريقيا جنوب الصحراء، المينا، آسيا والامريكيتان فلم تزد نسبة مشاركتها في اجمالي الصكوك الاسلامية المصدرة عن 6% بقيمة 26.8 مليار دولار أمريكي وذلك بإصدار 214 صكا اسلاميا خلال سنة 2016م (أنظر الجدول رقم (02)).

## الجدول رقم (02) : توزيع أصول الصكوك حسب الاقاليم سنة 2016م

عدد الصكوك	اجمالي أصول الصكوك (مليون دولار امريكي )	
2029	206623	جنوب شرق آسيا
194	111112	مجلس التعاون الخليجي
51	13528	أوروبا
44	7828	جنوب اسيا
03	2056	باقي دول اسيا
87	1745	أفريقيا جنوب الصحراء
26	1410	باقي دول المينا
03	266	الامريكيتان

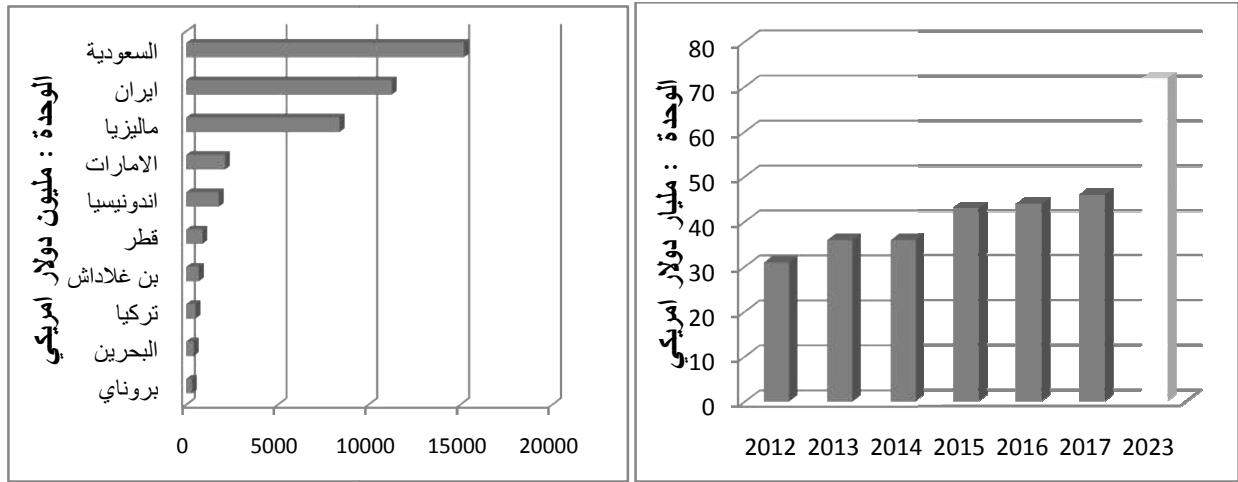
Source: Islamic Finance Development report 2017

- **التكافل:** عرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية (البحرين) التأمين التعاوني (التكافل) على أنه تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائر المحظورات وذلك بتقديم المؤمن له اشتراكات متبرعا بها كليا أ وجزئيا لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر للمؤمن عليه وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على حملة الوثائق (المؤمن لهم) <sup>18</sup>. وقد شهد التكافل نموا ملحوظا خلال الفترة 2012-2017م حيث ارتفعت قيمة أصول التكافل من 31 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2012م إلى 46 دولار امريكي خلال سنة 2017م أي نم وقدر 15 مليار دولار أمريكي بمعدل نم وسنوي مركب 6% رغم استقرار النم وخلال سنتي 2013م و2014م بقيمة أصول 36 مليار دولار أمريكي، وكذلك خلال سنتي 2015م و2016م حيث بلغت قيمة النم و 1 مليار دولار أمريكي على خلاف السنوات الأخرى للفترة 2012-2017م، ومن المتوقع أن تبلغ قيمة التكافل 72 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2023م، إضافة إلى ذلك فقد بلغ عدد شركات التكافل الكاملة 226 شركة بينما بلغ عدد نوافذ التكافل 113 نافذة موزعين على 48 بلدا في العالم. مع العمل أن كل من السعودية (15210 مليون دولار أمريكي) وإيران (11283 مليون دولار أمريكي) وماليزيا (8381 مليون دولار أمريكي) تعتبر من الدول الرائدة في التكافل حيث بلغت نسبة مشاركتها في إجمالي قيمة أصول التكافل لسنة 2016م ما يقارب 82%، لتقارب نسبة مشاركة باقي الدول السبع 13% من إجمالي هذه الأصول. (انظر الشكلين (09) و(10)) أضيف إلى ذلك فإن هناك العديد من الدول التي تعتبر في نظر العديد من الخبراء الاقتصاديين أنها تمثل أسواق

واعدة للتكافل وهي غير مستغلة مثل بعض دول أفريقيا ( السودان ،كينيا ،نيجيريا وتونس) ،دول أوروبا (لوكسمبورغ ،المملكة المتحدة ،فرنسا وألمانيا) باعتبارها دول تحتوي على نسبة كبيرة من الرعايا الأجانب المسلمين<sup>19</sup>.

**الشكل رقم (09):تطور أصول التكافل خلال** الشكل رقم (10): أهم الدول الرائدة في التكافل

الفترة 2012-2023م خلال سنة 2016م



Source: Islamic Finance Development report 2017 & IFD report 2018

وتعتبر كل من دول المينا وجنوب شرق آسيا من الدول الرائدة في مجال التكافل الاسلامي حيث بلغت أصول التكافل في دول المجلس التعاون الخليجي وعلى رأسهم كل من المملكة العربية السعودية ،الامارات ،قطر والبحرين حوالي 18.9 مليار دولار أمريكي أي بنسبة فاقت 44 % لتليها باقي دول المينا ودول جنوب شرق آسيا وعلى رأسهم أندونيسيا وماليزيا ويورناي بقيمة أصول تكافل فاقت 10 مليار دولار أمريكي بنسب فاقت 27 % و 24 % على التوالي من اجمالي أصول التكافل خلال سنة 2016م ،لتنتمركز 5% من أصول التكافل في باقي دول آسيا (جنوب آسيا ودول أخرى) ،أوروبا، الأمريكيتان وأفريقيا جنوب الصحراء.

**الجدول رقم (03): توزيع أصول التكافل حسب الاقاليم سنة 2016م**

عدد المشغلين /النوافذ	اجمالي أصول التكافل (مليون دولار امريكي )	
94	18902	مجلس التعاون الخليجي
75	11591	باقي دول المينا
88	10491	جنوب شرق اسيا
44	1020	جنوب آسيا

أوروبا	521	16
أفريقيا جنوب الصحراء	8	17
الأمريكتان	3	3
باقي دول آسيا	-	2

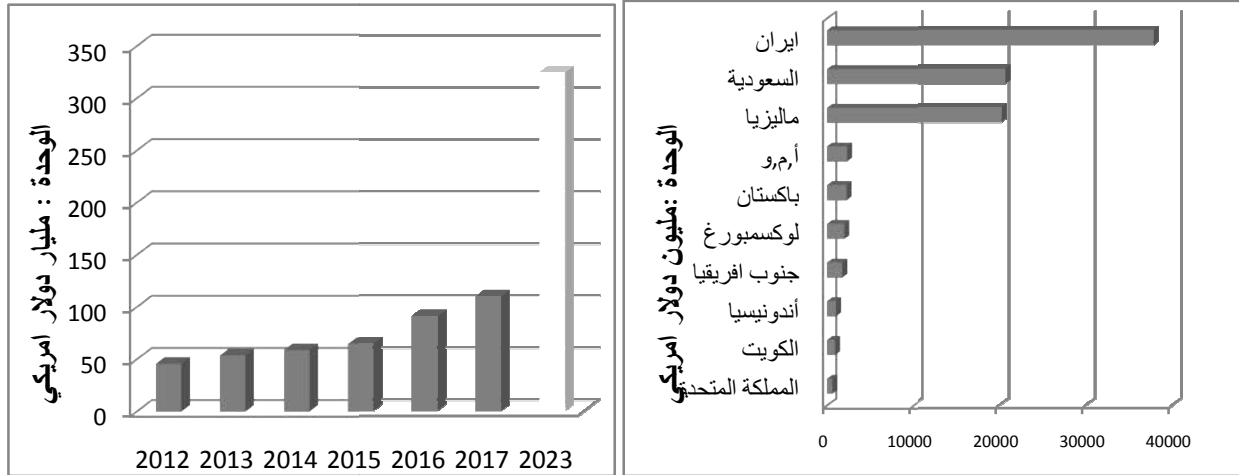
Source: Islamic Finance Development report 2017

- **الصناديق الإسلامية:** تعتبر صناديق الاستثمار أوعية مالية تسعى إلى تجميع مدخرات الأشخاص واستثمارها في الأوراق المالية عن طريق جهة متخصصة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية بهدف تقليل مخاطر الاستثمار وزيادة العوائد. وبناء على ذلك فإن الوظيفة الأساسية للصناديق هي شراء وبيع الأوراق المالية ذات الفرص الاستثمارية المناسبة لمشروعات قائمة بالفعل دون أن يكون لها الحق في اقتحام مجالات الاستثمار المباشر أو مزاوله أي عمل مصرفي ساعد على إنشاء الصناديق الإسلامية استحداث العديد من الأدوات الاستثمارية الإسلامية، وقيام بعض المؤسسات المالية الإسلامية بدراسة الضوابط الشرعية للاستثمار في الأوراق المالية لشركات قائمة. وتخصص هذه الصناديق في استثمار في أوراق مالية منشآت تتسم بالضوابط الشرعية، وتشتمل ما يلي<sup>21</sup>: صناديق الأسهم الإسلامية، صناديق السلع، صناديق المراجعة، صناديق السلم وصناديق التأجير. وتتواصل صناعة الصناديق الإسلامية في النم و، مدعومة بعدد كبير من أدوات سوق رأس المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل الدخل الثابت، الصكوك والأسهم الإسلامية وغيرها من منتجات التمويل الإسلامي. وإن هذا النم والذي تشهده الصناديق الإسلامية مدعوم من قبل الطلب وعوامل العرض وخصوصا بعد زيادة الوعي نح والاستثمار المتوافق مع الشريعة الإسلامية. وقد شهدت الفترة 2012-2017م نموا متواصلا لقيمة أصول الصناديق الإسلامية والتي ارتفعت من 46 مليار دولار أمريكي سنة 2012م إلى 110 مليار دولار أمريكي سنة 2017م بمعدل نم وسنوي مركب 16% ومن المتوقع أن تبلغ 325 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2023م، وتعتبر كل من إيران والسعودية وماليزيا من الدول الرائدة في الصناديق الاستثمارية الإسلامية بقيمة أصول بلغت 37.7 و20.6 و20.1 مليار دولار أمريكي بنسبة مشاركة بلغت 86% من إجمالي قيمة أصول الصناديق الاستثمارية في العالم أما كل من و.م.أ وباكستان ولوكسمبرغ وجنوب أفريقيا واندونيسيا والكويت والمملكة المتحدة فبلغت نسبة مشاركتها من إجمالي قيمة الأصول 12% وذلك خلال سنة 2016م. (انظر الشكلين (11) و(12))

الشكل رقم (11):تطور أصول الصناديق الإسلامية الشكل رقم (12) : أهم الدول الرائدة في الصناديق الإسلامية

خلال سنة 2016م

خلال الفترة 2012-2023م



Source: Islamic Finance Development report 2017 & IFD report 2018

وبلغ عدد الصناديق الإسلامية المنتشرة في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 191 صندوقا بقيمة أصول بلغت 37.8 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 41.4% من إجمالي أصول الصناديق الإسلامية خلال سنة 2016م، ورغم الانتشار الواسع لهذه الصناديق في كل من دول مجلس التعاون الخليجي (292 صندوقا، دول جنوب شرق آسيا (422 صندوقا) ودول أوروبا (253 صندوقا)، إلا أنّ أصول هذه الصناديق لم تفق نسبة 24% من إجمالي الأصول، حيث بلغت أصول الصناديق في دول مجلس التعاون الخليجي 22.3 مليار دولار أمريكي و 21.7 و 2.6 مليار دولار أمريكي في كل من دول جنوب شرق آسيا وأوروبا.

الجدول رقم (04) : توزيع أصول الصناديق الإسلامية حسب الاقاليم سنة 2016

عدد الصناديق	اجمالي أصول الصناديق الإسلامية (مليون دولار أمريكي)	
191	37810	باقي دول المينا
292	22325	مجلس التعاون الخليجي
422	21776	جنوب شرق اسيا
253	2679	أوروبا
23	2523	الأمريكتان



104	2333	جنوب آسيا
99	1766	أفريقيا جنوب الصحراء
10	21	باقي دول اسيا

Source: Islamic Finance Development report 2017

ووفقاً لمؤشر IFDI والذي يأخذ بعين الاعتبار أربعة معايير أساسية في التقييم وهي: المعرفة، الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية ودرجة الوعي فإنّ هناك 15 دولة رائدة في التمويل الاسلامي مجمعة في أربع مناطق رئيسية مهيمنة وهي: مجلس التعاون الخليجي، جنوب شرق آسيا، الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وجنوب آسيا. حيث أظهر الترتيب ما بين سنتي 2016م و2017م محافظة أربعة دول على مرتبتها وهي: ماليزيا، البحرين، الامارات وسلطنة عمان محققة درجة تطور ما بين 14 كحد أدنى و 81 كحد أعلى، بينما قفزت دول أخرى إلى مراكز متقدمة منها باكستان، الكويت، بروناي وتونس. بينما هناك دول تراجع في الترتيب أ وبقيت محافظة على مركزها على الرغم من امكانياتها في تحقيق الأفضل وذلك راجع إلى التباطؤ الاقتصادي الناتج عن انخفاض أسعار النفط وخصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي. (انظر الجدول رقم (05)). وعلى العموم فقد تم تحقيق النتائج التالية على المستوى العالمي وفقاً للمعايير الأربع خلال سنة 2016م وفقاً لتقرير IFD الصادر سنة 2017 م.

**-المعرفة:** عدد الأبحاث المنشورة في التمويل الاسلامي في سنة 2016 : 2581 بحثاً أما عدد متعهدي التعليم في التمويل الاسلامي في سنة 2016: 683. حيث احتلت ماليزيا بـ197 درجة المرتبة الأولى لتليها كل من الأردن بـ71 درجة وتونس بـ 68 درجة .

**-الحوكمة:** الدول التي لديها نوع واحد على الأقل من لوائح التمويل الاسلامي في سنة 2016 : 44 دولة أما اجمالي الباحثين الذين يمثلون المؤسسات التمويلية الاسلامية في سنة 2016م : 1075 باحث، ومؤشر الافصاح في التقارير المالية: 70/31.40. حيث احتلت كل من البحرين . ماليزيا . وعمان المراتب الأولى من حيث هذا المؤشر بأداء قدر ب، 243، 166 و 144 درجة على التوالي.

**-المسؤولية الاجتماعية:** متوسط الافصاح عنالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التمويل الاسلامية: 11/2.61 واطمالي الأموال الموجهة للمسؤولية الاجتماعية في م.ت.إ: 683 مليون دولار . حيث احتلت السودان المرتبة الأولى بأداء قدر بـ129 درجة ،لتليها كل من المملكة العربية السعودية بـ 95 درجة والأردن بـ 79 درجة .

**-الوعي:** عدد عناصر الأخبار عن التمويل الاسلامي في سنة 2016 : 21964. وعدد التظاهرات العلمية للتمويل الاسلامي في سنة 2016 : 417. حيث احتلت ماليزيا المرتبة الأولى بأداء قدر بـ 243 درجة تليها البحرين 166 درجة والامارات العربية المتحدة 144 درجة.

الجدول رقم (05): ترتيب الدول الأعلى أداء من حيث مؤشر تطوير التمويل الاسلامي IFD

الوعي	المسؤولية الاجتماعية	الحوكمة	المعرفة	درجة التطور	الرتبة 2016	الرتبة 2017	
243	35	88	197	81	1	1	ماليزيا
166	52	108	52	38	2	2	البحرين
144	48	63	38	30	3	3	الامارات
136	67	81	21	14	4	4	سلطنة عمان
100	33	67	43	28	6	5	باكستان
73	45	72	15	52	7	6	الكويت
43	95	39	27	48	5	7	السعودية
25	79	49	71	19	8	8	الاردن
51	60	54	56	13	14	9	بروناي
84	52	46	25	25	9	10	قطر
31	26	61	37	23	10	11	اندونيسيا
36	33	63	13	17	12	12	جزر المالديف
37	43	37	26	11	13	13	سريلانكا
44	-	24	68	8	17	14	تونس
22	129	58	12	22	11	15	السودان

Source: Islamic Finance Development report 2017

أما بالنسبة للجزائر، فإنّ التمويل الاسلامي لا يزال جد محدود إن لم نقل شبه منعدم. فحصة البنوك الاسلامية في الجزائر لم تتعدى 2% من رأس مال القطاع البنكي الجزائري كأقصى تقدير<sup>22</sup>، ففي سنة 2015م - على سبيل المثال لا

الحرص - بلغت قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر 2.516 مليار دولار أمريكي أي 0.12% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية والتي قدرت بـ 2063 مليار دولار أمريكي لنفس السنة (أنظر الشكل رقم (01))، وهي نسبة جد ضئيلة لا تعكس أبدا الاستثمار الحقيقي في التمويل الإسلامي.

فعلى الرغم من أنّ الجزائر كغيرها من الدول سارعت إلى فتح المجال للتمويل الإسلامي من خلال قانون النقد والقرض 90-10 إلا أنّ ذلك لم يكن مترجما بالشكل الكافي على أرض الواقع حيث لم يتم إعتقاد سوى بنكين إسلاميين وهما بنك البركة الجزائري والذي تم إنشاؤه سنة 1991م ومصرف السلام الجزائر سنة 2008م فضلا عن السماح لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب خدماتها المصرفية التقليدية من خلال فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية.<sup>23</sup>

ودعما منها للتمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة، تم إصدار النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018م والذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، حيث تم تحديد القواعد المطبقة على المنتجات التشاركية والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد أي فوائد وتشمل كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية لفئات المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم والودائع في حسابات الاستثمار، حيث يتعين على المصرف المعتمد أو المؤسسة المالية المعتمدة والراغبين في عرض منتجات مالية تشاركية تقديم بطاقة وصفية للمنتج، رأي مسؤول رقابة المطابقة والاجراء الواجب اتخاذه لضمان الاستقلالية الادارية والمالية لشباك المالية التشاركية. ليتم بعد الحصول على الترخيص الحصول على شهادة مطابقة المنتجات التشاركية لأحكام الشريعة من خلال الخضوع لتقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك.<sup>24</sup>

ليليه بعد ذلك إصدار النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020م المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي حدد العمليات البنكية للصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها وشروط الترخيص المسبق لها. حيث تم الترخيص لتسويق ثمانى منتجات: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار. وإضافة إلى مكونات طلب الترخيص في النظام رقم 18-02 الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية. كما يتعين كذلك على البنك أو المؤسسة المالية تعيين هيئة الرقابة الشرعية، فضلا عن تمتع شبك الصيرفة الإسلامية بالاستقلالية المالية والادارية عن الأنشطة التقليدية.<sup>25</sup>

ليبقى بذلك التمويل الإسلامي في الجزائر يقتصر على إصدار بعض التنظيمات التي دائما ما تكون حبيسة الأدراج دون وجود استثمار حقيقي على أرض الواقع، والذي لا يتحقق إلا بالتحديد الدقيق لعوائق اعتماد التمويل الإسلامي من قبل أصحاب القرار والعمل على معالجتها. والتي يندرج جلها ضمن العوائق القانونية، الفنية والاجتماعية، فنجاح أو فشل تأسيس الصيرفة الإسلامية يتوقف على وجود الاطار القانوني والتنظيمي والذي ه وشبه منعدم في الجزائر، عدم وجود خطط فنية وآليات الترويج المصرفي الإسلامي مع نقص الكفاءات وضعف البنية التكنولوجية. لتعود العوائق الاجتماعية لسيادة ثقافة الاكتناز لدى المجتمع الجزائري والفشل في توعية المواطن وكسب ثقته.<sup>26</sup>

### 3- تحديات وآفاق الاقتصاد الإسلامي :

#### أ. تحديات الاقتصاد الإسلامي :

هناك العديد من التحديات التي تواجه تطور التمويل الإسلامي ومن أهمها ما يلي :

- **عدم كفاية رأس المال البشري:** إن تحقيق نم وسريع وشامل للتمويل الاسلامي يستدعي الاستثمار في رأس المال البشري. فعلى الرغم من الحجم الكبير للأصول المالية الاسلامية إلا أن التمويل الاسلامي لا يزال يفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لإنشاء قوة عاملة كفوة، فعلى سبيل المثال تجاوزت أصول التمويل الاسلامي 2.4 ترليون دولار أمريكي مع وجود الحاجة الماسة إلى الرأس المال البشري المؤهل، وإن نقص الكوادر البشرية المختصة أدى إلى تباطؤ نم والصناعة الاسلامية. فمن نقاط الضعف التي تسببت في ذلك: معرفة الشريعة، الابتكار وتطوير المنتجات، المعرفة التقنية. وإن نقص رأس المال البشري والكفاءات في التمويل الاسلامي أدى إلى إعاقة العديد من البلدان في أن تصبح رائدة في التمويل الاسلامي، حيث أن هناك حاجة إلى خبراء في المالية الاسلامية. إلا أنه وفي السنوات الأخيرة أصبح التعليم في مجال التمويل الاسلامي أخذ في التحسن ومن أهم التطورات البارزة المعهد الاسلامي للبحث والتدريب، معهد البحرين للخدمات المصرفية والمالية وغيرها من مراكز الباحث التي تم انشاءها في مجال التمويل الاسلامي<sup>27</sup>.
- **حوكمة الشركات:** حيث أن جميع المؤسسات المالية بحاجة إلى معايير حوكمة تضبط التسيير الرشيد وبشكل أكبر المؤسسات المالية الاسلامية وذلك نظرا إلى طبيعة نموذج الأعمال والخدمات المالية المقدمة القائمة على أساس تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر مابين الأطراف ولا تقتصر فقط على طرف معين كماه والحال بالنسبة للمؤسسات المالية التقليدية لذا فإن تحقيق التوازن مابين مختلف الأطراف في التمويل الاسلامي يتطلب اعتماد ممارسات قوية لحوكمة الشركات.
- **الاستراتيجيات المعتمدة:** إن النم والمذهل للتمويل الاسلامي في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى توفر مستويات عالية من السيولة يعني أن المؤسسات المالية الاسلامية ليست بحاجة إلى التمويل. فما يعيب هذا النوع من التمويل أن معظم الوافدين إليه يعتمدون الاستراتيجيات التي تعتمدها المؤسسات المالية التقليدية الناجحة. فعملية الاستساخ تؤدي إلى تعرض هذه المؤسسات لنفس الأزمات المالية للمؤسسات المالية التقليدية.
- **النظام المالي المزدوج:** عائدات السوق المالي الاسلامي التي تتزامن مع معدلات التقليدية تعني أن مستخدمى سوق المال بين البنوك الاسلامية سيواجهون نفس درجة مخاطر أسعار الفائدة في التمويل التقليدي رغم إنشاء نظام مالي جديد من المفترض أن يكون قائما على انعدام الفائدة، كما أن مستخدمى هذا النوع من التمويل سينتهي بهم للتعرض لمخاطر معدلات الفائدة، وهذا للأسف يرجع إلى Islamic Interbank Money Market التي تعمل داخل نظام مصرفي مزدوج حيث أن النظام المالي الاسلامي لا يمكن له العمل داخل بيئة مالية تقليدية دون التعرض لمخاطر أسعار الفائدة فالتعامل المشترك ما بين النظام التقليدي والنظام الاسلامي يمكن له نقل مخاطر أسعار الفائدة إلى هذا الأخير.
- **ارتفاع التكلفة:** إن المؤسسات المالية الاسلامية ستواجه تكلفة أعلى إذا ارتفعت أسعار الفائدة التقليدية حيث يتحصل مستخدم والنظام المالي الاسلامي على عوائد أقل إذا حدث العكس. وبغض النظر على مدى دعم البنك المركزي للنظام المالي الاسلامي فإنه لا يمكن الحفاظ على معدلات الفائدة المزوجة وعليه فإن اجراءات البنك المركزي تشكل وسيلة لنقل مخاطر أسعار الفائدة من النظام المالي التقليدي إلى النظام المالي الاسلامي<sup>28</sup>.
- إضافة إلى هذه التحديات، هناك مجموعة من التحديات الأخرى التي تعيق استخدام التمويل الاسلامي في العديد من القطاعات وخصوصا في الدول الاسلامية، وإن هذه التحديات هي وليدة القطاعات نفسها، ويمكن اجمالها في الجدول التالي :

**الجدول رقم(06) : تحديات استخدام التمويل الاسلامي في بعض القطاعات الاقتصادية**

التحديات	القطاع
<ul style="list-style-type: none"> <li>- انعدام الشفافية والحوكمة والبيئة التنظيمية الفعالة لدعم استثمار رأس المال الخاص وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين خاصة في ظل الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛</li> <li>- الافتقار إلى الإرادة السياسية والاقتصادية لدعم وتخطيط التدابير لجعل القطاع مربحا؛</li> <li>- المخاطر السياسية .</li> </ul>	قطاع الطاقة والبنية التحتية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- نقص في أسواق المدخلات والمخرجات، البنية التحتية، الخدمات اللوجستية والتخزين في القطاع الفلاحي؛</li> <li>- التمويل الخارجي مقيد بالعائد على الاستثمار مع غياب مشاريع ناجحة قابلة للقياس؛</li> <li>- وجود زراعة الكفاف في العديد من الدول ما يعيق البنوك الإسلامية تنويع محفظتها الزراعية إضافة إلى مخاطر التمويل الزراعي؛</li> <li>- مخاطر تخص امتلاك سندات الملكية لأصحاب الأراضي بالإضافة إلى المخاطر الطبيعية ومخاطر أسعار المحاصيل .</li> </ul>	قطاع الفلاحة والموارد المائية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- قلة الاستثمار في التعليم من قبل القطاع الخاص .</li> </ul>	قطاع التعليم
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاجراءات المعقدة في ما يخص تسجيل الملكية ونقل ملكية السكن؛</li> <li>- ضعف الاطار القانوني ما يشكل تحديا لتمويل قطاع الاسكان بأسعار معقولة؛</li> <li>- صعوبة انشاء سوق مالية اسلامية ثانوية لدعم التمويل الاسلامي طويل الاجل؛</li> <li>- ضعف النظام المعلوماتي الائتماني؛</li> <li>- تنوع المنتجات المالية بشكل أدى إلى تقديم المؤسسات المالية الإسلامية منتجات مالية مماثلة .</li> </ul>	قطاع السكن

**Source:** Islamic Development Bank , **The Role of Islamic Finance in Financing Long-term Investments** ,Global Report on Islamic Finance 2018, PP:76-77

## ب. آفاق التمويل الإسلامي :

لا يزال التمويل الإسلامي سوقا مناسبة في الصناعة المالية العالمية، حيث ستشهد هذه الصناعة آفاقا مشرقة وذلك بسبب زيادة الطلب على الخدمات المالية الإسلامية من قبل شريحة كبيرة في العالم تبلغ 1.4 مليار مسلم. ومن جهة أخرى تمكنت المؤسسات المالية الإسلامية من الدخول إلى الأسواق الدولية بنجاح حيث تدير حاليا ما يفوق 700 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن ترتفع أصول التمويل الإسلامي إلى حوالي 3809 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2023م منها 2441 مليار دولار أمريكي للبنوك الإسلامية، 783 مليار دولار أمريكي للصكوك، 72 مليار دولار أمريكي للتكافل و 325 مليار دولار أمريكي للصناديق الإسلامية و 188 مليار دولار أمريكي لمؤسسات مالية إسلامية أخرى وذلك وفقا لتقارير تطوير التمويل الإسلامي لسنة 2017م و 2018م. وعلى الرغم من وجود فجوة واسعة بين المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية إلا أن الطلب على الخدمات المالية الإسلامية سيشهد ارتفاعا مستمرا ومن المتوقع أن تشهد المؤسسات المالية الإسلامية انتشارا واسعا في معظم البلدان ولا تقتصر على الإسلامية منها فقط. كما أنه من المتوقع زيادة في عدد المؤسسات المالية الإسلامية من بنوك إسلامية، شركات التأمين الإسلامي. كما أن هناك العديد من الدول المتقدمة وعلى رأسها المملكة المتحدة والتي قدمت العديد من الحوافز والامتيازات لتعزيز التمويل الإسلامي ما يمكن من أن يكون دافعا أكثر للبنوك العالمية لفتح فروع لهذا النوع من التمويل أ ونوافذ تمويل إسلامي في البنوك التقليدية مثل hsbc bank و standard chartered bank و peut biche bank و citibank. وبالإضافة إلى تلبية احتياجات العملاء المسلمين وفق متطلبات الشريعة الإسلامية، فإن التوسع في الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم قد ساعد على النم

- وفي تكنولوجيا المعلومات والتشريعات الجديدة التي صدرت في العديد من البلدان مما جعل حركة الأموال أكثر مرونة ومنح فرص أكثر للمؤسسات المالية الإسلامية<sup>29</sup>. وإن تحقيق التطور المطلوب للتمويل الإسلامي يتم من خلال ما يلي:
- إصدار تراخيص مصرفية شاملة وفتح نوافذ خاصة أ ومراكز متخصصة في إدارة الأصول المالية ،صناديق الأسهم ،صناديق التحوط مصحوبة بمؤشر دا وجونز الإسلامي ؛
  - تنمية معارف الشريعة والجمع بين أهل الاختصاص من العلماء والخبراء لدعم المنتجات المالية الإسلامية؛
  - تطوير المعايير الإسلامية مثل هيئة الرقابة المالية الإسلامية ،المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، السوق المالية الإسلامية الدولية لتحديد الأطر التنظيمية والمحاسبية والتقنية والإشراف على الشؤون المالية ؛
  - التعاون مع الجامعات لتقديم خدمات تعليمية في مجال التمويل الإسلامي تمتد إلى الدراسات العليا من أجل توفير مهنيين أكفاء في المستقبل ؛
  - تكوين كفاءات مهنية في التمويل الإسلامي والعمل جنباً إلى جنب مع الكفاءات المهنية التقليدية ؛
  - اشراك ممارسين وخبراء في الصناعة المالية الإسلامية في تصميم الوحدات التدريبية وذلك من أجل سد فجوة الكفاءات في التمويل الإسلامي مع هيكلة التعليم بالتركيز على المهارات والمعارف العملية<sup>30</sup>؛
  - تعزيز حوكمة الشركات وإدارة المخاطر من خلال تعزيز الأطر القانونية والمالية لمواجهة حالات الاعسار والافلاس ،بالإضافة إلى تعزيز توحيد المنتجات والوثائق؛
  - رفع الوعي العام لمح والأمية المالية من خلال تنظيم مؤتمرات ولقاءات حول التمويل الإسلامي سواء من الناحية الأكاديمية أ والمهنية<sup>31</sup>.

#### IV. الخلاصة:

لقد أثبت التمويل الإسلامي مقارنة بباقي بدائل التمويل الأخرى نجاعته في تمويل الاقتصاد نظراً إلى ما يتمتع به من مميزات من خلال التمويل الآمن للاقتصاد دون الرفع من معدلات التضخم ،ضبط المديونية ،وتجنب التراكمات النقدية، فضلا عن ذلك تنوع صيغته وأدواته .إضافة إلى ذلك تحقيق التعاون النقدي والمالي ما بين البلدان سواء الإسلامية منها أ وغير الإسلامية نظراً لوحدة صيغته .

كما أظهرت البيانات الاحصائية التي تم الاعتماد عليها أن التمويل الإسلامي متأسرع بدائل التمويل نموا بنسبة 16% خلال السنوات الأخيرة بعد أن كان قلة من المؤسسات المالية التي لا تذكر في أواخر سنة 1970م ،ليتمكن التمويل الإسلامي ورغم العقبات التي واجهته أن ينتشر انتشارا واسعا عالميا فبعد أن كان مقتصر على بعض الدول الإسلامية (السعودية ،ماليزيا وإيران وغيرها) فقد انتشر إلى باقي دول العالم من الدول الأوروبية ،الآسيوية ودول أفريقيا جنوب الصحراء ودول أمريكا الشمالية ،أضف إلى ذلك ما تم تأسيسه من هيئات دولية لإضفاء الطابع القانوني والرسمي لهذا النوع من التمويل مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية من أجل وضع المعايير والضوابط لتقييمه بشكل مستمر إضافة إلى مؤشر تطور التمويل الإسلامي الذي يصدر تقارير بشكل دوري عن حالة التمويل الإسلامي معتمدا على تصنيف الدول وفقا لأربعة معايير أساسية : المعرفة، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والوعي .

كما أن التمويل الإسلامي لم يعد مقتصر على بعض البنوك الإسلامية فقط، فقد تزايد الاهتمام الدولي بباقي أدوات التمويل الإسلامي الأخرى كالتكافل ،الصناديق الإسلامية والصكوك الإسلامية والتي ستشهد انتشارا واسعا خلال

السنوات القادمة باعتبار وجود العديد من الدول التي تعتبر أسواقاً واحدة لمختلف أدوات التمويل الإسلامي وهي غير مستغلة، إضافة إلى توقع تزايد مستخدمي التمويل الإسلامي سواء من قبل المسلمين أو غير المسلمين مستقبلاً . وكل ما تم ذكره مسبقاً من مؤشرات يشير إلى المستقبل الواعد للتمويل الإسلامي باعتباره التمويل البديل الذي أثبت نجاحته، مما أصبح النموذج الأمثل لمعظم دول العالم في تمويل اقتصادياتها. على الرغم من وجود العديد من التحديات التي تعيق عملية انتشاره بشكل أسرع وأوسع والتي معظمها متعلق بالكفاءات، الحوكمة وتأثيرات الأنظمة المالية الأخرى، إضافة إلى تحديات أخرى هي وليدة القطاعات الاقتصادية المستهدفة من قبل التمويل الإسلامي . وإن تحقيق شمولية التمويل الإسلامي في مختلف البلدان ومختلف القطاعات الاقتصادية يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات اللازمة لتهيئة البيئة العملية الداعمة والمناسبة لنجاح التمويل الإسلامي عالمياً ومحلياً - والتي نعتبرها كتوصيات للبحث - وذلك من خلال مايلي :

- ضرورة العمل على الاستقرار المالي سواء على المستوى الدولي أو المحلي ؛
- تعزيز قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على إدارة مخاطر الاقتراض ؛
- إنشاء بورصات اقليمية وعالمية تتوافق وضوابط الشريعة الإسلامية ؛
- تنمية الوعي الثقافي حول التمويل الإسلامي وخصوصاً لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة فتح التخصصات في مجال التمويل الإسلامي على مستوى الجامعات ومراكز البحث من أجل تنمية معارف التمويل الإسلامي وتكوين الكفاءات اللازمة لسد فجوة القوة العاملة الكفوة ؛
- تسهيل عملية منح التراخيص لإنشاء المؤسسات المالية الإسلامية أو فتح نوافذ في المؤسسات المالية التقليدية لتحقيق شمولية الخدمات المالية الإسلامية لدى الجميع ؛
- وضع المزيد من القواعد التنظيمية المتوافقة مع خصائص المنتجات المالية الإسلامية والعمل على تطبيقها لضمان تفعيل عمليات التدقيق والرقابة في المؤسسات المالية الإسلامية ؛
- إنشاء أسواق مالية بين البنوك الإسلامية لتداول المنتجات المالية الإسلامية ؛
- العمل على نشر الثقافة المالية الإسلامية وخصوصاً في البلدان غير الإسلامية وتكثيف تسويق الخدمات المالية الإسلامية لزيادة استخدام المنتجات المالية الإسلامية .

## **V. الهوامش والاحالات:**

- <sup>1</sup> - علي أحمد السالوس موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، ط7، مكتبة دار القرآن ودار الثقافة، 2002م، ص: 195.
- <sup>2</sup> - منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي : تحليل فقهي واقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1424 / 2004، ص : 12.
- <sup>3</sup> - محمود ابراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014م، ص: 42.
- <sup>4</sup> - انانثا كريشان براساد، تطلعات عالمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2015م، ص: 51
- <sup>5</sup> - محمود ابراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص: 42. يتصرف
- <sup>6</sup> - محمود حسان صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص: 151-157. يتصرف
- <sup>7</sup> - فارس مسدور، التمويل الإسلامي: من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة للطبع والنشر، الجزائر، 2007م، ص ص: 154-160. يتصرف.

- <sup>8</sup>- مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، ط 01، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012م، ص ص 273-276. بتصرف
- <sup>9</sup>- فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 190-193.
- <sup>10</sup>- المرجع نفسه، ص ص : 195-196.
- <sup>11</sup>- مصطفى كمال السيد طایل، مرجع سبق ذكره، ص ص : 284-296. بتصرف .
- <sup>12</sup>- سامي بن ابراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، ط 01، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، 2013م، ص ص : 102-108. بتصرف.
- <sup>13</sup>- كريستين لاغارد، اطلاق الامكانات الواعدة للتمويل الإسلامي، مؤتمر التمويل الإسلامي، الكويت، 11 نوفمبر 2015م، ص: 03.
- <sup>14</sup>- Enrique Gelbard, Mumtaz Hussain, Rodolfo Maino, Yibin Mu, and Etienne B. Yehoue **Islamic Finance in Sub-Saharan Africa: Status and Prospects**, imf 2014;P : 04.
- <sup>15</sup>- Banque de France, **Islamic finance in africa**, Franc Zone Annual Report, 2013.P :02.
- <sup>16</sup>- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط 01، البنك الإسلامي للتنمية : المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004، ص : 85
- <sup>17</sup>- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف، 05-06 ماي 2014، ص ص : 08-09.
- <sup>18</sup>- بلعزوز بن علي وحمدى معمر، نظام التامين التعاوني بين النظرية والتطبيق: دراسة تجربة الجزائر (حالة شركة سلامة للتأمين التعاوني، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 07-08 ديسمبر 2011، ص : 349.
- <sup>19</sup>- ICD, **islamic finance in Africa:reaching new frontiers**, October 2016.P:38
- <sup>20</sup>- عمر علي أب وبكر، صناديق الاستثمار الإسلامية مفهومها، أنواعها، وخصائصها : دراسة تأصيلية، مجلة المجمع، العدد 12، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، افريل 2015. ص : 194.
- <sup>21</sup>- هشام جبر، صناديق الاستثمار الإسلامية، المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بينآفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية الفلسطينية، 08-09 ماي 2005، ص ص : 19-20.
- <sup>22</sup>- اتحاد المصارف العربية، التمويل الإسلامي ينتشر في البنوك الجزائرية، العدد 467، أكتوبر 2019م، على الموقع الالكتروني <https://uabonline.org/ar/> تاريخ الاطلاع : 14-06-2020.
- <sup>23</sup>- بعزیز سعید ومخولفي طارق، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، 06-07 ديسمبر 2017م، ص ص: 11-12. بتصرف.
- <sup>24</sup>- بنك الجزائر، الاطار التشريعي والقانوني (أنظمة سنة 2018م)، على الموقع الالكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2018arabe.pdf> تاريخ الاطلاع : 15-16-2020.
- <sup>25</sup>- بنك الجزائر، الاطار التشريعي والقانوني (أنظمة سنة 2020م)، على الموقع الالكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2020arabe.pdf> تاريخ الاطلاع : 15-16-2020.
- <sup>26</sup>-Elhachemi Hacine Gherbi, **Factorsofinfluencein theestablishmentofislamicbankingandfinancein algeria**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol 22, 2018.PP: 05- 06.
- <sup>27</sup>-Dubai International Financial Centre(DIFC),in **Inclusive Ethical Economy State of the Global Islamic Economy Report**, 2018/19. P :51
- <sup>28</sup>-Aulia Fuad Rahman&Hosam Alden Riyadh ,**Islamic Finance: Current, Future Trends and Challenges** ,American Research Institute for Policy Development ., Journal of Islamic Banking and Finance , Vol. 4, No.02,december 2016 PP :31-32..
- <sup>29</sup>-ibid , 29-31.
- <sup>30</sup>-DIFC, op.cit., P :51
- <sup>31</sup>-Abayomi A. Alawode , **The Role of Islamic Capital Markets in Growth andDevelopment** , The OIC Member States' Stock Exchanges Forum 11th Annual Meeting , Istanbul, Turkey October 31, 2017,P :30 .